

عَبْدُ اللَّطِيفِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ الشَّرَحِيُّ الزَّيْدِيُّ

كِتَابُ

اِتِّتِلَافُ النُّصَرَةِ

فِي اخْتِلَافِ نُحَاةِ الْكُوفَةِ وَالْبَصْرَةِ

مكتبة النهضة العربية
عالم الكتب

مكتبة النهضة العربية

عالم الكتب

كتاب

أمتلاف النضة
في أخلاف لحاة الكوفة والبصرة



بيروت - المزرعة نهاية الامان - الطابق الاول - ص.ب. ٨٧٢٣
تلغراف : ٣٠٦١٦٦ - ٣١٥١٤٢ - ٣١٣٨٥٩ - برقية : نابعليكى - لكسى : ٢٣٣٩٠



كِتَابُ
اِتِّلَافِ النُّصَةِ
فِي اخْتِلَافِ نُحَاةِ الْكُوفَةِ وَالْبَصْرَةِ

تَأَلِيفُ
عَبْدِ اللّٰطِيفِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ الشَّرْحِيِّ زَيْدِيِّ
(ت ٨٠٢ هـ)

تَحْقِيقُ
الدُّكُورِ طَارِقِ الْحَسَنِيِّ
كَلِيبَةُ التَّرْبِيَةِ - جَامِعَةُ الْمَوْصِلِ

جميع حقوق الطبع والنشر محفوظة للدار

الطبعة الأولى

١٩٨٧ - ١٤٠٧ م

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

المقدمة

كنت قد سمعت أنّ في تركيا نسخة مخطوطة من كتاب (اختلف النُصرة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة) لمجهول، وأنّ أكثر من واحد من الباحثين الفضلاء قد حصل على مصوِّرة منها، ولعلّ أهمّ عوائق تحقيقها هو عسر الاهتداء إلى مصنّف الكتاب.

وحين كنت في زيارة لمعهد اللغات الشرقية في جامعة (ايرلانكن - نورنبرك) بألمانيا الغربية في صيف عام ١٩٨٣ أطلعني الدكتور هلموت بوبزن أستاذ اللغة العبرية والدراسات الإسلامية في المعهد على نسخة مصورة على الفلم المصغّر أهداها إياه الدكتور أحمد صبحي فرات، ولأنّ تحقيق النصوص لم يكن من وُكّد الدكتور بوبزن فقد تفضل عليّ بإهدائي هذه المصوِّرة مع مقالة نشرها الدكتور فرات في مجلة ألمانية عن الكتاب.

وهكذا عُدْتُ إلى المصوِّرة أنظر فيها محققاً. وقد نجز العمل إلّا يسيراً حالت دون إتمامه مشاغل. حتى إذا خلّوت له، أعدت النظر فيه من جديد، وها أنذا أقدمه للطبع مقروناً بالشكر العميق للدكتور هلموت بوبزن.

إنّ ظهور هذا الكتاب يعني كشفاً لشخصية نحوية يمانية لم تُعرَف، وإماطة اللثام عن كتاب مؤلّف في باب الخلاف النحويّ، وأسلوب التأليف في النحو عند نحاة اليمن.

١ - الكشف عن مؤلف الكتاب وتوثيق نسبه إليه :

من هذا الكتاب نسخة وحيدة لا ثانية لها، تحتفظ بها مكتبة (شهيد علي) في (استانبول) رقمها (٢٣٤٨)، وهي غُفِّلَ من اسم المؤلف، واسم الناسخ، غير أنَّ الناسخ المجهول قد صرَّح بأنه فرغ من تساخته «آخر نهار الأربعاء الثالث والعشرين من شهر صفر ثاني شهر سنة ثمان مئة للهجرة الطاهرة...».

يكثر الخطأ والتصحيف والتحريف، والاضطراب في مواضع من هذه النسخة.

ومن أجل تعرّف مصنّف الكتاب استشرت المظانّ وكتب المصنّفات فعيّت جواباً، وقد استبدّ بي الشكّ في الوصول إلى المؤلف مستضيئاً بهاتيكت الكتب. ثم وقع في يدي بحث كتبه الدكتور أحمد صبحي فرات في مجلة «Leitschrift für arabische» التي تصدر بألمانيا الاتحادية «Linguistik» وقد أشار الباحث مستهدياً بقراءة خطبة الكتاب إلى أنَّ مؤلفه قد عاش في زمن حكم الملك اليميني الأشرف اسماعيل بن العباس (٧٧٨ - ٨٠٣ هـ) الذي تذكر المصادر عنه أنّه كان يرفع العلماء، وكان يُعنى عناية بارزة بالعلم والشعر.

وقد اعتمد الباحث على طائفة من المصادر الأولى التي ترجمت للملك الأشرف لعلّه يقف على ذكر لمؤلف الكتاب، فاستشار تاريخ الخزرجي (١٤٢/٢ - ٢٨١)، والضوء اللامع للسخاوي (٩٩/١١) فاهتدى إلى عدد من العلماء المقربين من الملك الأشرف، منهم: علي النيسابوري الذي كان يعمل كاتباً عنده، وعبد اللطيف الشُّرجي (ت ٨٠٢ هـ) وابنه أحمد بن عبد اللطيف (٧٧٢ - ٨١٢ هـ).

ومؤلف الكتاب من غير ريب تلميذ الفيروز آبادي، إذ ورد ذكره في الكتاب على هذا النحو، وهو يتحدث عن جمع (ابراهيم) جمع تكسير:

«... وقد ذكره ملك علماء هذه الصناعة شيخنا الحجة مجد الدين قاضي

القضاة في الديار اليمنية محمد بن يعقوب الفيروز آبادي . فيما نقلته عنه من كتابه (القاموس المحيط)، وقد ذكره هناك تامةً مستقصى . . . (ق ٣٧ ب).

وراح الباحث يتحرى رجال أسانيد الزبيدي المتصلة إلى الفيروز آبادي الذين روى القاموس عنه، وقد ذكرهم الزبيدي في خطبة تاج العروس (٤٦/١ - ٤٩) فانهى إلى أن أحمد بن عبد اللطيف الشرجي واحد من تلامذة الفيروز آبادي الذي كان قاضي اليمن، وقد صنف القاموس وتركه لتلامذته يقرأونه عام ٧٩٧هـ، وقد ذكر أحمد هذا أنه قرأه على المؤلف .

من ثمة رجح عنده أمران :

الأول: أن تأليف الكتاب كان بين سنة (٧٩٧هـ) وهي سنة قراءة تلاميذ الفيروز آبادي للقاموس، وسنة (٨٠٣هـ)، وهي سنة وفاة الملك الأشرف .

والثاني: أنه رجح لديه أن المؤلف هو أحمد بن عبد اللطيف الشرجي الزبيدي، ولم يستبعد أن يعد أبوه عبد اللطيف «في التساؤل من مؤلفي الكتاب، لأنهما كانا معروفين في الدرس النحوي» .

إن حسم النسبة في هذا الشأن من ضرورات البحث، ومن ثمة عُدت إلى الكتاب انعم النظر فيه محاولاً استكشاف الدلائل من داخل النص، فتبين لي :

أولاً: أن مصنف الكتاب قد صرح بالفراغ من نساخته في ٢٣ صفر سنة ثمان مئة . وقد أشرت إليه، وهو تاريخ الفراغ من تأليف الكتاب .

أما لماذا لم يذكر الناسخ اسمه، فلأن النسخة هي مسودة المؤلف، لم ينسخها أحد عن نسخة الأصل، وأنها النسخة الوحيدة التي تركها مؤلفها، ولم يكن أحد من الناس قد عرفها أو أطلع عليها، ولهذا لم تذكر في كتب المصنفات: كشف الظنون أو غيره، وهذا ما يوضح السر في عدم ذكر المترجمين إياها ضمن كتب المؤلف .

وثانياً: إنّ المؤلف قد أفاد بوجه خاص من ابن بابشاذ والحسن بن أبي
عبّاد اليميني والزّمخشري والحريري وابن هشام، وذكر طائفة من النحويين،
منهم: الخليل وسيبويه والفراء والمبرد وتعلب وسواهم، فإذا عدنا إلى ترجمة
الرجلين اللذين يحتمل أن يكون أحدهما مؤلف الكتاب، وهما: أحمد بن
عبد اللطيف الشّرّجي، وقد رجّحه الدكتور أحمد صبحي فرات، وأبوه عبد
اللطيف بن أبي بكر الشّرّجي الزبيدي.

أقول: فإذا عدنا إلى ترجمتهما وجدنا:

- ١ - أنّ أحمد بن عبد اللطيف أدنى شهرة من أبيه.
- ٢ - وأنّ عناية الأب بالعربية والنحو خاصة أشهر وأظهر، إذ إنّ أهم
إشارة إلى عناية الابن بالنحو والعربية ما ذكره السيوطي (البغية ١/ ٣٣٠) نقلاً
عن ابن حجر أنّه «مَهَرٌ في العربية» من غير أن يذكر له كتاباً، على حين قال
عن أبيه عبد اللطيف (البغية ٢/ ١٠٧) إنه «كان أحد أئمة العربية، نظم مقدّمة
ابن بابشاذ، وشرح ملحة الاعراب، وله مقدّمة في علم النحو».

ولم يزد ابن العماد في شذرات الذهب (٧/ ٩٦) وهو يترجم للابن شيئاً
على ما ذكره السيوطي، ولكنّه زاد في ترجمة الأب شيئاً مهماً هو: «وكان
السلطان الأشرف يشغل عليه».

وقد ذُكر أنّه نظم مختصر ابن أبي عبّاد اليميني (ت ٩٥٠ هـ)، وهو
مختصر في النحو شهر عند أهل اليمن شهرة عريضة^(١)، وقد أفاد منه في
(اتتلاف النصرة ق ٣٤ ب).

هذا بعض ما ورد عند المتأخرين، فإذا عدنا القهقرى صعوداً إلى عصر
المؤلف، فإننا نجد السخاوي يتحدّث عنه في (الضوء اللامع ٤/ ٣٢٥) بإكبار
وإعظام، على حين كان حديثه عن ابنه أحمد مقتضباً يسيراً، (١/ ٣٥٤)
فعبد اللطيف قد أخذ عن شيوخ العربية في اليمن في عصره، وأنّه «استقرّ

(١) ينظر: معجم الأدباء ٨/ ٥٣، إنباء الرواة.

في تدريس النحو بالصلاحية بزييد، فأفاد واستفاد، وانتشر ذكره في البلاد، وارتحل إليه الناس من سائر أنحاء اليمن، وغيرها». و«صار شيخ النُحاة في عصره بقطره، وقرأ عليه الملك الأشرف بعض تصانيفه وغيرها».

وقد أكد السخاوي حفاوة الملك الأشرف به، وإكرامه إيَّاه، فقال: «وبالغ في الإحسان إليه، وارتفعت مكانته عنده»، كما نقل السخاوي عن شيخه ابن حجر «أنه كان أحد أئمة العربية» وأنه سمع من فوائده، وقد ذكر ابن حجر قراءة الأشرف اسماعيل عليه، كما ذكر أن له تصنيفاً في النحو، فضلاً عن كتبه التي أوردها مَنْ ترجم له، وقد وضع أكثرها نزولاً عند رغبة الملك الأشرف.

وهكذا يتقدم الأب ابنه في الترجيح لما يأتي:

١ - أن الكتب التي لقيت منه عناية خاصة قد ورد لها ذكر في الكتاب.

٢ - وأن من المنطق أن يضع كتاباً في النحو استجابة لرغبة الملك الأشرف، لأن الأشرف كان يقرأ عليه، وهو اعتراف بعلمه وفضله، وزيادة على علو كعبه في النحو بإزاء ابنه، ولعلَّ تصنيفه في النحو الذي ذكره السخاوي عن ابن حجر، هو كتابنا هذا.

٣ - وأن زمن تأليف الكتاب وهو (٨٠٠ هـ) يوضح لنا أنَّ عمر الابن آنذاك كان لا يزيد على ثمانية وعشرين عاماً، على حين أنَّ عمر الأب هو ثلاثة وخمسون عاماً، وهو عمر النضج والشهرة، ورسوخ القدم في التأليف.

وهكذا قرَّ عندني أنَّ المؤلف هو (عبد اللطيف بن أبي بكر بن أحمد بن عمر الشُّرجي الزبيدي اليماني - سراج الدين). لا ابنه أحمد بن عبد اللطيف.

وأما أنَّ النسخة هي مسوِّدة المؤلف، فدليلنا عليها:

١ - أنَّ النسخ التي تنقل عن نسخة المؤلف يُشار في مقدمتها إلى اسم المؤلف، فإذا كانت أصلاً لم يكن ثمَّ مسوِّغ لأن يذكر المؤلف اسمه.

٢ - وإنَّ المؤلف أن الناسخ يشير في الختام إلى اسمه، والأصل الذي

نقل عنه.

٣ - وإنَّ النسخة لم تصحح، ولم تقابل على أصل.

٤ - وإنها قد كتبت في حياة المؤلف.

وإذا انتهت إلى ما انتهت إليه، وإن كنت ما أزال في شيء من الريّة، هبطت عليّ رسالة من الصديق الدكتور عبد الرحمن العثيمين مدير مركز إحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى، فُلّت قول كل خطيب، فقد جهد غاية الجهد في الوصول إلى مؤلف الكتاب، بعد أن صَوَّر الآثار اليمانية لأهل القرنين الثامن والتاسع «من مكتبات مختلفة في تركيا وإيطاليا وألمانيا والنمسا وفرنسا وأمريكا...» وقد عثر على عدد من آثار المؤلف في تركيا، واليمن، وبلغاريا، قال: «تمكنت بواسطتها تصحيح نسبة الكتاب إلى مؤلفه، وهو:

عبد اللطيف بن أحمد الشَّرْجِيّ الزبيدي المتوفى سنة ٨٠٢هـ.

... ولم يذكر له هذا الكتاب؛ لأنّه كان مسوِّدة المؤلف، ولم يُدَّع صيته، ولم يشتهر بين الناس».

لقد كانت طريقتا البحث شتّى في الوصول إلى النتيجة، ولكنهما انتهتا إلى حسم النسبة بلا لبس ولا إيهام، إذ اتَّخَذْنَا أسلوب مناقشة النصّ، ودراسة ما يحيط به وبمؤلفه، وبهذا يكون صنيع الدكتور العثيمين توثيقاً لا مراجعة بعده.

٢ - المؤلف:

هو سراج الدين أبو عبد الله، عبد اللطيف بن أبي بكر بن أحمد بن عمر الشَّرْجِيّ^(١)، الزَّبيديّ، اليماني، ولد في الشَّرْجَة^(٢) في مطلع شهر شَوَّال سنة

(١) ينظر في ترجمته: الضوء اللامع ٣٢٥/٤، وشذرات الذهب ١٧/٧، ومعجم المؤلفين ٨/٦.
(٢) في معجم المؤلفين ٨/٦ أنها الشَّرْجِيَّة، وهو وهم، إذ ليس في اليمن بلدة بهذا الاسم، وذكر باقوت في معجم البلدان ٣/٣٣٤، والمُشْتَرَك وضعاً ٢٧١ أن شَرْجَة قريبة في أوائل أرض اليمن في أول كورة (عُثْر).

٧٤٧هـ، وقضى صباه فيها، ثم انتقل إلى (زَبيد) وقد بلغ الخامسة عشرة، بعد أن حفظ القرآن الكريم، وفي زبيد أخذ علوم العربية عن الشهاب أحمد ابن عثمان بن بصيص، وعن محمد بن أبي بكر الروكي، وكان قد لزم ابن بصيص حتى وفاته، حيث خلفه في حلقة يدرس النحو ويشيع صيته في الأمصار.

وقد أخذ الفقه عن علي بن عثمان المتطّيب، وعثمان بن أبي القاسم القريني، وأبي يزيد محمد بن عبد الرحمن السراج، وكان قد بدأ مالكيًا وانتهى حنفيًا.

وتلقى الحديث والتفسير عن علي بن أبي بكر بن شدّاد، وسمع الحديث على ابن حجر. وقد درّس الفقه في الرحمانية حتى اشتهر، فاستدعاه الملك الأشرف فيمن استدعى من الفقهاء إلى مجلسه في رمضان. وقرأ عليه الأشرف بعض مصنفاته، كما قرأ عليه ابنه الناصر، والأشرف اسماعيل.

صنّف كتباً في النحو، منها:

شرح ملحّة الأعراب، أرجوزة في ألف بيت نظم بها مقدّمة ابن بابشاذ، ونظم مختصر الحسن بن أبي عباد في النحو، واختصار المحرر في النحو، ومؤلف في النحو جعله على قسمين: في مفردات الكلم وفي المركّبات، والإعلام بمواضع اللام^(١) في الكلام، ومقدّمة في النحو.

كما كان مشاركاً في الفلك، إذ وضع مصنفاً في النجوم.

وقد عُرف عنه جمعه الكتب، فقد نسخ لنفسه كتباً نفيسة كان معتنى بضبطها وإتقانها.

مات سنة اثنتين وثمانين مئة.

(١) في معجم المؤلفين: (السلام)، وقم.

هو رابع أربعة كتب في الخلاف النحوي تُرْزَقُ النشر، والأخرى الانصاف للأنصاري، ومسائل خلافية للعكبري^(١)، والتبيين في الخلاف بين البصريين والكوفيين للعكبري أيضاً^(٢)، وكان كثير من العلماء القدماء والمتأخرين قد وضعوا كتباً في الخلاف النحوي لم يصل إلينا منها شيء حتى الآن، ولعل الغد كفيل بأن يَمِيطَ اللثام عن عدد منها.

أما كتاب (اتلاف النصرة...) الذي نقدّمه اليوم فهو يقع في ثلاث وعشرين ومتي مسألة رتبها على أقسام الكلمة: الاسم والفعل والحرف، وكانت حصة الاسم اثنتين وثلاثين ومئة، وحصة الفعل خمساً وثلاثين، وحصة الحرف ستاً وخمسين، وبهذا تكون زيادته على الانصاف بمسألة ومئة عدداً، غير ما أغفله من مسائل الإنصاف، وأحلّ محلّه مسائل أخرى.

ولقد أفاد مباشرة من الإنصاف على سبيل من الإيجاز حتى لينقل عبارته أحياناً حرفاً بحرف، ويتابع الأنباري في جلّ موافقاته أو مخالفاته للكوفيين والبصريين^(٣).

كما أفاد من كتب ابن بابشاذ وابن هشام وسواهما كثير، وقد أشرت إلى هذا وذلك في مواضعها.

والكتاب موجز لا يميل مؤلفه فيه إلى الإطالة والإكثار من العلل والشواهد^(٤)، وإن كان منحاها مع البصريين، وكثيراً ما يردّ الكوفيين بعبارات فيها شيء من الغلظة.

(١) حققه الدكتور محمد حير الحلواني ونشر غير مرة.

(٢) حققه الدكتور عبد الرحمن العثيمين، ولعلّه سينشر عمّا قريب.

(٣) ومع ذلك خالف الأنصاري في ترجيح مذهب البصريين، وكان إلى جانب الكوفيين.

(٤) صرح بذلك في ١/٧٠ ق ١/٨٤.

منهج التحقيق :

عمدت إلى ضبط النص ما أمكن غير مغالٍ في ذكر مواضع التحريف والتصحيف، فقد صححت كثيراً من الأخطاء والأوهام والاضطراب من غير الإشارة إليها، وقد أباح لي ذلك أنها مسودة المؤلف.

ولم أغالٍ أيضاً في تخريج شواهد الشعر إلا حيث اقتضت ضرورة تبين الروايات والنسبة.

وقد حاولت - قدر المستطاع - إرجاع المسائل إلى أصولها أو إلى نظائرها، وخرّجت الآيات والأحاديث والأقوال.

وبهذا خرج الكتاب على ما كنت أرجوه، ولا أبرئ نفسي من الغفلة، أو الوهم، وأملني أن أجد من يقبل العثار، ويعين على إقامة النص على خير وجه.

ومنه تعالى السداد والتوفيق.



كتاب
النص

في اختلاف شجاة اللوفية
والبيضة
٢٤٤٨

545A

تو کا تبادیلہ میں الٹا ہی قطعہ چیل آیا ہے البتہ ۵

الوجه الأول لأصله لأنه للقائم من القائم

تاریخ اختصار احوال نسله و غیره

100

تو ایستاد و ایستاد و ایستاد

مجلسه

10

مجلس شورای ملی

—

مکتبہ اسلامیہ دارالعلوم دیوبند

100

[illegible]

وورسسه تعالی حاجتشنیده صدق ایضا در کتاب مصطفی
به و عددی من حاجت البقیاء ودهم معونه الی الی
حاجت منعم الی سئل الی در وقت وفات الیه
: چه سالتون همدلایون بخوان و بگویند العزیز
و دین العجیب ایما حرمه و تیر و شنبه فعلا صلا لایما حرمه
ما علیها کشتای افغان الی استسنا ایمنینا حلا برادر ما عدد
هر اولو کشت فعلی صلا فرمایا ما حاشا برادر و عدم دل
و اند نه سئل در عمل علی عدم معیها و لا غیره و الی ما سائل و غیر
که در فعلی صلا خطای منی و الی نوافیه قال الشاعری
عنه حفله الصدقه ایمنین حاشای الی استغفر معذرت
بونا و مال الحشر و الی الامام الطاهر
حاشا الی شهادت الیه خطای علی الخطای و الی الشیخ
و اولی الکریم الی صغر و بعد الحاشیه الیه

من بعد العادى والعرفان اليوت قلب وقبول

اجرحشام استلام النضر واحلاف حافة
 للكومة والصحة
 واحمقده وحده وصلواته على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم

الحمد لله الذي
 جعل في كل شيء
 حكمة وعبرة
 لمن يعقل
 والحمد لله
 رب العالمين

فوق من ساحة احرهار اربعاء الثالث
 ما يحدو سنة ثمان مائة للخرة الطامة على صاحبها افضل
 الصلوات والسلام



القطر من
 عسل النحل
 بلعقل

القطر من
 عسل النحل
 بلعقل

القطر من
 عسل النحل
 بلعقل

القطر من
 عسل النحل
 بلعقل

بسم الله الرحمن الرحيم

وبه نستعين

إِنَّ الحمدَ لله ذي الجلال والإكرام، والشكر له أهل الطول والإنعام
حمداً له وشكراً، وصلاة منه على خير خلقه محمد وآله وصحبه تراه ما اختلف
مؤتلف واختلف مختلف والسلام.

وبعد؛ فلما كان مَنْ تولى الله تعالى إعلاءه وإسعاده، وكَبَتْ بَجْدَه،
وَجَدَه^(١) أعداءه وحسّاده، وأصلح بنظره البلاد والعباد، وأظهر سموه على مَنْ
أظهر في الأرض الفساد، وجمع في تأثيره بين حكمته وحُكمه، وقَرَّبَ بتدبيره
بين علمه وحلمه، وجعل فضله معدناً ترجع الفضائل منسوبة إليه، وأدبَه ديدناً
تعتمد قوى الآداب عليه، وأطاع الله تعالى فأطاعه كلُّ شيء، وأرضاه فرضيَ
عنه كلٌّ مَيّتٌ وحَيٌّ.

[تها]^(٢)، فريداً في الرئاسة، واحداً يُعَدُّ بكلِّ الأفضلين
الآخيار، رفيع محلّ المجد فذاً، خِلاله أصول لفعل الأكرمين الذخائر ٢/ب/
مولانا الإمام، المفترض الطاعة على كلِّ الأنام، القائم عن الله تعالى فيهم
أحسن القيام، منقح صدق كلِّ ملهوف، ودافع كلِّ محذور ومُخوف. نقمة

(١) في الأصل: (حده وحده)، تصحيف وتحريف.

(٢) ثمة كلمة طمس أولها، لم أطمئن إلى تقديرها وقراءتها، وهي في الورقة الأولى المصورة من
المخطوطة، وقد صُدِّرَ بها الكتاب.

أعدائه، ونعمة أودائه، الذي أتى عليه المُسنون فعجزوا عن تحقيق صفته .
 وفرط المرطون فقصروا عن تحقيق حقيقته، ما ذاك إلا عناية أزلية، ورعاية
 إلهية، حتى صار الدينُ بمحافظته محوطاً، والأمرُ بملاحظته مضبوطاً، المؤيد
 لدين الله، الداعي إلى الله، أمير المؤمنين، وخليفة رب العالمين، السلطانُ
 الأعظم، الملك الأشرف المعظم، لا زالت رايته بالنصر والتأييد مكتوفة،
 وبعز الله مكلوة ومحفوفة، مُستجاباً له فيه أفضل الدُعوات مستمعاً ومقبولاً،
 وأخلصها معتقداً ومقولاً، أتم الله نعمه السنية عليه، وضاعف منته الهنية لديه،
 وحرس على الدين والدنيا محاسنه الزاهرة؛ ومنابجه العالية الباهرة، وما مده
 عليهما من ظل عز دولته، وأجراه لهما من أنواع فضل / ١٣ / بركته، حتى يملأ
 الخافقين عدلاً سابغاً، كما ملأهما فضلاً بازغاً، ويُعمّ المشرقين والمغربين
 فعلاً جميلاً، كما قد عظمها طولاً جزيلاً، إنه على كل شيء قدير، وبالإجابة
 جدير.

انحتم الوجوب على كل من أوتي علماً، ورزق أدباً وفهماً أن يخدم
 مقامه العالي الشريف، وجنابه الشامخ المُنيف، بما يصل إليه فهمه، ويحتوي
 عليه علمه، فبذلت مما عندي في خدمته خلاصة جهدي، ومسؤولي من الله
 تعالى أن يخلص لوجه جلاله وإكرامه قصدي، وصنفت^(١) هذا الكتاب أذكر
 فيه، إن شاء الله تعالى، اختلاف النحويين، الكوفيين والبصريين، سببوه
 وأشباعه، والكسائي وأتباعه، جعلته نظير ما صنّفه الفقهاء من الثقات^(٢) في
 الخلاف بين الشافعي وأبي حنيفة وغيرهما من العلماء، رحمة الله عليهم
 أجمعين، واقتصرت فيه على ذكر اختلافهم في النحو والتصريف والخط دون
 ذكر اختلافهم في سائر أنواع العربية، لأن جنس / ٣ / ب / علم العربية يشتمل
 على أصناف كثيرة، وأنواع غزيرة، وهي النحو، واللغة، والتصريف، والخط،
 والاشتقاق، والقروض، والقوافي، والمعاني، والبيان، والبديع، وآيام

(١) مكررة في الأصل

(٢) في الأصل : الثقات .

العرب، والنسب، والمنازل، وهي الأنواء، والفصول، وما يتشعب من ذلك كله بالاصطلاح، عند مَنْ له نظرٌ في هذا الفنّ وصلاح، لكنّي اقتصرْتُ في هذا الكتاب على ذكر اختلافهم في هذه الأنواع الثلاثة الشريفة، والأقسام النافعة اللطيفة، التي عليها تأسيس بناء الكلام، وبها انسلاك لأليء كل نظام، إذ كانت المباني بها مقرونة، والمعاني فيها مدفونة، والأصول فيها محروسة، والعلوم بها محسوسة، لا يتمّ فيها التمويه والتحرّيف، ولا يستقيم معها التلبّيس والتحرّيف، وسلكت فيه طريق الاختصار؛ وعدلت عن التطويل والإكثار، وهو - مع ذلك - حاصر لأقوايلهم، مشتمل على جُلّ تأويلهم، ما خلا ما لا يُعتدّ به من خلافاتهم. وأرجو أن يكون نافعاً في هذا الفنّ، مُحسّناً بي وبه الظنّ ٤٨/ وسمّيته «كتاب أئتلاف النُصرة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة»، وفصّلتُه ثلاثة فصول:

الفصل الأول في الاسم.

الفصل الثاني في الفعل.

الفصل الثالث في الحرف.

وكلّ فصل يشتمل على مسائل عديدة، وكلّ مسألة قاعدة من قواعد ما ذكرت فيه سديدة. وهذا حين الابتداء، وبالله التوفيق والاستعانة والاهتداء، فهو المطلوبُ الإرشادُ إلى سواء السبيل. وحسبي الله وكفى، ونعم الوكيل، ولا حول ولا قوة إلا بالله العظيم الجليل.

الفصل الأول

فصل الاسم

وفيه مسائل:

الأولى : (*)

قال الكوفيون: الاسم مشتق من السمة، وهي العلامة، وذلك لِكَوْنِهِ علامة يُعرَف بها المُسمَّى^(١).

وقال البصريون: هو مشتق من / ٤ب / السمو، وهو العلو؛ لأنه سما على الفعل والحرف، بكونه قد يَسْتغني بنفسه عنهما؛ ولأنَّه من (سما - يسمو) ك(علا - يعلو)، ومنه السماء لكل مرتفع؛ ولأنَّ الاسم رَفَعَ المُسمَّى، وأخرجه إلى الوجود، فلولا الاسم لما عُرف المُسمَّى، فتبيَّن أنَّه من السمو. ولام (السمو) واو تكون أخرى^(٢)، وواو تكون أولى من (وسمْتُ - أَسِمُ سِمَةً)، فلو كان الاسم مشتقاً من السمة، لوجب أن يقال في جمعه: أوسام، وفي قولهم:

(*) هي الأولى أيضاً في الانصاف في مسائل الخلاف للأنباري ٦، وينظر:

(١) هذا غير صحيح، فمذهب الكوفيين، هو مذهب البصريين، وهذه المسألة ليست خلافية كما حَقَّقها الدكتور محمد خير الحلواني في «الخلاف النحوي» ٢١٨، وينظر: تفسير أرجوزة أبي

نواس ١٨٥، والجامع لأحكام القرآن ١/ ١٠٠.

(٢) لعل الصواب: (أخيرة).

أسماء، دليل على أن أصله (أسماء) قُلِبَت الواو الأخيرة همزة بعد أن قُلِبَت ألفاً، وكذا تصغيره على (سُمِّي) وأصله (سُمِّيْتُ)، قُلِبَت الواو ياء، وأدغمت الياء في الياء، ولو كان من السَّمة لوجب أن يُصَغَّر على (أُسَيِّم) أو (وُسَيِّم)، فيقع الواو أولاً، فإن شئت أقررتها على حالها، وإن شئت قُلِبَتها همزة على حدّ (وُقِنْتُ) و(أُقِنْتُ)، وفي عدم ذلك وأنه لم يُقَلَّ دليل على أنه مشتق من السَّمو، لا من السَّمة، فكان ما قاله البصريون هو القياس والصحيح نقلاً ودليلاً، والله أعلم.

الثانية : (*)

قال الكوفيون: الأسماء الستة المعتلة المضافة معربةً من جهتين بحركة مفردة^(١) /و/ وبالحرف؛ للإجماع على إعرابها بالحركات مفردة، فتلك الحركات موجودة في حال إضافتها، فيقولون: الضمة والواو علامة الرفع، والفتحة والألف علامة النصب، والكسرة والياء علامة الجر^(٢).

وقال البصريون: إنما هي معربة من جهة واحدة؛ لأن الإعراب إنما دخل في الكلام للفصل وإزالة اللبس، وللفرق بين المعاني المختلفة الفاعلية والمفعولية وغير ذلك، وهو يحصل بإعراب واحدٍ من جهة واحدة، فلا حاجة إلى الجمع بين الإعرابين من جهتين^(٣)، وهذا هو الأصح.

وما ذكره الكوفيون مردود بأنه لا يوجد في كلام العرب معربٌ له إعرابان، ولو كانت معربة من مكانين لاحتاجت إلى عاملين، فبطل ما قالوه. ومنهم من يجعل الحروف فيها إعراباً بأنفسها^(٣)، فالواو كالضمة، والألف كالفتحة، والياء كالكسرة (وَرَدَ بفيه، وذِي مال).

(*) هي المسألة الثانية من الإصناف ١٧.

(١) لعل المقصود: (غير المضاف) أي الذي يعرب بالحركات.

(٢) وهو مذهب الكسائي والفرّاء (الهمع ١/١٢٥).

(٣) مذهب قطرب والزبّادي والزجاجي من الصريين. (الهمع ١/١٢٣).

ومنه من قال: يُجعل إعرابها بالنقل والقلب^(١)، واستحسنه بعضهم ومال إليه.

ومنه من يقول: إنَّ الحروف فيها إشباع الحركات [التي] قبلها^(٢) / ٥٥/، وهو ضعيف، لأنَّ هذا لا يُستعمل إلَّا ضرورة.

وهذا الخلاف فيها إذا كانت معتلة معربة بالحروف على اللغة المشهورة^(٣)، أمَّا على لغة بعض العرب أنه يقال: رأيتُ أبك، وهذا أبك، ومررتُ بأبك، أو على لغة من جعلها بالالف مقصورة على كلِّ حالٍ، أو على لغة من همز (الخمة)، فلا خلاف فيه. والله أعلم.

الثالثة: (*)

قال الكوفيون: الألف والواو والياء في الثنية والجمع إعراب كالحركات بمنزلة الضمة والفتحة والكسرة^(٤)؛ لأنها تتغير كتغير الحركات على حسب اختلاف العوامل، فلما تغيرت دلَّ على أنها إعراب.

وقال البصريون: هي حروف إعراب ليست بإعراب^(٥)؛ لأنها إنما زيدت للدلالة على الثنية والجمع، ألا ترى أنَّ الواحد يدلُّ على الأفراد، فإذا زيدت دلَّت على ثنية أو جمع، فصارت من تمام صيغة الكلام التي وُضِعَتْ لذلك المعنى، فهي كالتاء في (قائمة) والألف في (حُبلى)، فكما أنَّ الألف والتاء

(١) في النصب والجر، وهو مذهب الخرمي. (الهمع ١/١٢٥).

(٢) وهو مذهب المازني والزجاج. (الهمع ١/١٢٥).

(٣) وثمة مذاهب أخرى كثيرة تفصيلها في الهمع ١/١٢٣-١٣٧.

(*) المسألة الثالثة من الانصاف ٣٣.

(٤) وهو مذهب الكوفيين وقطرب والزجاج والزجاجي وجمهور من المتأخرين منهم ابن مالك (الهمع ١/١٦١).

(٥) وهو رأي الخليل وسيبويه، والأعلم الشنمري وأبي القاسم الهيلي. (الهمع ١/١٦١) وينظر: المساعد لابن عقيل ٤٧/١.

فيهما حرف إعراب، فكذلك هاهنا، وهذا هو الصحيح، فاعتمد.

الرابعة : (*)

قال الكوفيون : [إنَّ] الاسم /أب/ الذي آخره تاء التانيث يجوز أن يُجمع بالواو والنون، كقولهم في (طلحة) : طلحون^(١)، إذ كان في الأصل جمع (طلح)؛ لأنَّ الجمع تستعمله العرب على تقدير حذف حرف، فكان جمعه كغيره من الأسماء، وكما أنَّ كلَّ ما في آخره ألف تانيث مقصورة أو ممدودة إذا سُمِّي به رجل يجوز جمعه بالواو والنون إجماعاً، ولا خلاف أنَّ ما في آخره ألف تانيث أشدَّ تمكناً ممَّا في آخره التاء.

وقال البصريون : لا يجوز أن يُجمع ذلك بالواو والنون، وهو الأصح، لأنَّ في واحده علامة التانيث، والواو والنون علامة التذكير، فتجوزيه يؤدي إلى جمع علامتين متضادتين في اسم واحد^(٢)، وذلك ممتنع، ولأنَّه لم يُسمَّع من العرب جمعُ هذا الاسم ونحوه إلا بالألف والتاء، كقوله :

رَجِمَ اللهَ أعظماً دفنوها بِسِجِسْتَانَ طَلْحَةَ الطَّلْحَاتِ^(٣)

الخامسة : (*)

مذهب الكوفيين أنَّ المبتدأ يرفع الخبر، والخبر يرفع المبتدأ^(٤)؛ لكونهما متلازمين، فالمبتدأ لا بدَّ له من خبر، والخبر لا [بدَّ له] من /ب/

(*) المسألة ٤ من الإنصاف ٤٠.

(١) وهو أجود الوجهين عند أبي بكر بن الأنباري في المذكر والمؤنث ٥٦٣.

(٢) التنصرة والتذكرة للصيمري ٦٣٩.

(٣) البيت لعبيد الله بن فليس الرقيات، ديوانه ٢٠ : (نضَّر)، وهو في المذكر والمؤنث ٥٦٣ والتنصرة ٦٣٩، والإنصاف ٤١، وهوامشهما.

(*) المسألة ٥ في الإنصاف ٤٤.

(٤) ينظر: معاني القرآن ١/١٣، محالس ثعلب ٣٨٩/٢، شرح القوائد السبع الطوال الحاهليات ٣١٧.

مبتدأ، فتلازمهما يدلّ على أنّ^(١) كلّ واحد منهما عامل بصاحبه. وهذه دعوى فاسدة، إذ التلازم لا يُوجب ذلك. وعند البصريين أنّ الرفع للمبتدأ معنى^(٢)، وذلك المعنى هو الابتداء، والابتداء هو اهتمامك بالشئ قبل ذكره، وجعلك له أولاً لثانٍ يكون [الثاني] حديثاً عنه، وهو الصحيح.

واختُلف في الخبر، والأصحّ أنّه يرتفع بالابتداء أيضاً، وقيل: بالابتداء والمبتدأ جميعاً، وقيل: يرتفع بالمبتدأ^(٣). والله أعلم.

السادسة: (*)

قال الكوفيون: خبر المبتدأ إذا كان اسماً مُحَضّاً يتضمّن ضميراً يرجع إلى المبتدأ، نحو: زَيْدُ أبوك، وعَمَرُو أَبُوك، وإليه مال عليّ بن عيسى الرّمانيّ من البصريين^(٤)، لأنّه بمعنى ما هو صفة، لا صفة، فإذا كان بمعنى الصفة تضمّن الضمير، وهذا ظاهر البطلان، إذ الجمود في الأسماء مانع لتضمّن الضمائر.

وقال البصريّون: إنّ لا يتضمّن ضميراً أصلاً، مع إجماعهم أنّه، إذا كان صفةً، مُتَضَمِّنٌ له. وهذا هو الأصحّ، لأنّه اسم جامد مُحَضّ غير صفة، فإذا كان عارياً عن الوصفية، فينبغي أن يكون خالياً عن الضمير، لأنّ الأصل في تضمّن الضمير /١٧/ أن يكون للفعل، وإنّما يكون في الأسماء في ما كان مشابهاً للفعل متضمناً معناه! وليس بين ما نحن فيه وبين الفعل مشابهة بحالٍ،

(١) طمس في الأصل.

(٢) وهو مذهب سيويه (الكتاب ١/٢٧٨).

(٣) وهذه الثلاثة أقوال البصريين والآخر قول سيويه، وعليه ابن مالك. (شرح الكافية الشافية ٣٣٤/١).

(*) المسألة ٧ في الإنصاف ٥٥.

(٤) المساعد ١/٢٢٧ نقلًا عن صباه الدين بن السّلع صاحب البسيط. وذكر ابن عقيل أنّه مذهب الكسائيّ تخصيماً.